

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/٥/٢٠١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

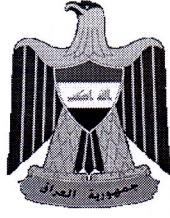
المدعي : وزير المالية - اضافة لوظيفته وكيله المدير الاقدم (خ . أ . ن).
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب - إضافة لوظيفته - وكيله الموظفين الحقوقيان (س . ط . ي) و (ه . م . س).

الإدعاء:

ادعى المدعي بأن المدعى عليه قد شرع القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الاول لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨) والذي قرر حقوقاً تقاعدية لأعضاء المجالس البلدية (القواطع والاحياء) وحيث ان القانون المطعون فيه يخالف الدستور العراقي وما استقر عليه القضاء الدستوري يضاف الى ذلك فرض اعباء مالية دون استبيان رأي الحكومة وانه لم يراع المباديء العامة الواردة في قانون التقاعد الموحد وقوانين التقاعد السابقة في كيفية استحقاق الحقوق التقاعدية من حيث العمر والخدمة التقاعدية ولهذه الاسباب فقد طلب وكيل المدعي الحكم بعدم دستورية القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الاول لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨) وبعد استكمال المحكمة لأجراءاتها فقد دعت الطرفين للمرافعة بعد ان تم تعيين موعداً لها وحضرا وبوشر بالمرافعة الحضورية العلنية وكررا اقوالهما السابقة وطلب وكيل المدعي الحكم وفق عريضة الدعوى وطلب وكيل المدعى عليه الحكم ببرد الدعوى للأسباب الواردة في اللائحة المؤرخة في ١٩/٢/٢٠١٤ وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة و أفهم القرار علناً

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعي اضافة لوظيفته قد طلب في عريضة الدعوى الحكم بعدم دستورية القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الاول لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨) فيما يخص الحقوق التقاعدية لأعضاء



كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

المجالس البلدية (القواطع والاحياء) لمخالفته لأحكام الدستور وما استقر عليه القضاء الدستوري
وحيث قد تبين ان قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وفي البند (اولاً) من المادة (٣٨) قد
نص على الغاء كافة النصوص القانونية الواردة في التشريعات والاورامر التي تقرر للمتقاعد او
المستحق راتباً تقاعدياً او مكافأة خلافاً لهذا القانون ومن هذه التشريعات قانون المحافظات غير
المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل الذي يقرر حقوقاً تقاعدية للمشمولين بأحكامه
وحيث ان قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ قد اصبح نافذاً اعتباراً من ٢٠١٤/١/١
بموجب المادة (٤٢) منه وحيث ان القانون المطعون بعدم دستوريته اصبح ملغياً بموجبه عليه تكون
دعوى المدعي واجبة للرد من هذه الجهة لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى وتحميل
المدعي المصاريف واتعاب المحاماة لوكيلي المدعي عليه الموظفين الحقوقيين (س . ط . ي) و (هـ)
. م . س) مبلغاً قدره مائة الف دينار مناصفة بينهما وصدور القرار حضورياً وبالاتفاق وأفهم عنناً في
٢٠١٤/٥/٤.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو الثمن